مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (3)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (3) 2015

القناصل في ظل الدولة العثمانية ودورهم في بلاد الشام 1247هـ - 1333هـ ، 1831م - 1914م

مازن البودي •

(تاريخ الإيداع 27 / 11 / 2014. قبل للنشر في 28 / 4 / 2015)

□ ملخّص □

يتناول البحث مسألة القناصل في بلاد الشام في العقود الاخيرة من عمر السلطنة العثمانية، من خلال محاولة فهم معنى عمل القناصل، والأجواء التي رافقت دخولهم الى دمشق، وطرق تعيينهم، ومن ثم صداماتهم فيما بينهم طمعا بالحصول على الحصة الاكبر من خيرات السلطنة، ويشير البحث الى وكلاء القناصل ومرافقيهم من أهالي السلطنة، ويحاول فهم العلاقة بين القناصل والولاة وتداخلها، ودورهم في الحياة العامة وتجاوز صلاحياتهم، والأهم من ذلك كله يبحث عن دور القناصل في تسيير الحركة التجارية والتحكم بها في بلاد الشام من المرافئ الى الأسواق.

الكلمات المفتاحية: القنصل . التجارة . السلطنة العثمانية . بلاد الشام . بريطانيا . دمشق.

* أستاذ – قسم التاريخ– كلية الاداب– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (3)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (3) 2015

Consuls under the Ottoman Empire and their role in the Levant D1831- D1914 ، H1247 - H1333

Mazen Alboudi •

(Received 27 / 11 / 2014. Accepted 28 / 5 / 2015)

□ ABSTRACT □

This research deals with the issue of consuls in the Levant in the last decades of the Ottoman Empire, by trying to understand the meaning of the work of the consuls, and the atmosphere that accompanied the entry into Damascus, and methods of appointment, and then the differences among them the hope of obtaining the largest share of the bounties of the Sultanate. The research indicates agents' consuls and their escorts from the people of the Sultanate, and trying to understand the relationship between the consuls, governors and overlap, and their role in public life and exceeded their powers, and most of all looking for the role of consuls in the conduct of trade movement and control in the Levant from ports to markets.

Keywords: Consul, Trade, sultanate ottoman, Levant, Britain, Damascus.

• **Professor of the department of history, Faculty of Arts, University of Tishreen.**

مقدمة:

القنصل هو موظف يمثل بلاده في دولة اجنبية حيث يعني بمصالح مواطنيه التجارية، وله مقر يدعى القنصلية، ويتركز عمله ابتداء من المرافئ، لضبط البضائع الخاصة بدولته، سواء المصدرة أو المستوردة، فمع تطور العلاقات بين الدول وازدياد الحاجة الى تبادل البضائع بكثافة، كان لا بد من ايجاد من ينظم تلك العلاقات، ويرعى سيرها بطريقة تخدم تجار بلده وتوفر لهم حركة تجارية ملائمة. وأقدم ما يذكر في كلمة قنصل في المعجم، هو الإشارة الى أحد الحاكمين الرئيسيين في جمهورية روما القديمة، وأطلقت في فترة معينة على أحد حكام الجمهورية الفرنسية الثلاثة 1215هـ . 1219هـ ، 1799م . 1804م[1]، لكن المعنى الأعم والأكثر انتشارا هو الشخص الذي يقوم بتمثيل بلاده في دولة أجنبية، والساعي دوما لرعاية الجوانب المتعلقة بالعمل التجاري، وتطويره بما يحقق مكتسبات في البلد الذي يقيم فيه، من خلال قوانين ذاك البلد، وسعيا للتفوق على غيره من قناصل الدول الأخرى. تاركا للسفير التمثيل السياسي وإجراء المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات، والتجسس، والحفاظ على حقوق أبناء جاليته والدفاع عنها وغيرها من المهام الأخرى.

ولأن القنصل متخصص في العمل التجاري، كان من الطبيعي تركز القنصليات في المدن التجارية الهامة، وخصوصا حلب ودمشق واللاذقية واسكندرونة، غير ان ذلك لم يعن اقتصار المقر القنصلي على تلك المدن، حيث وجد قناصل في يافا واللد والرملة [2]، ومعظم المدن الشامية، لأن الموقع الجغرافي جعل من بلاد الشام مركزا لعبور بضائع الشرق والغرب، وأعطى أهمية خاصة لكل مدينة وكل منطقة، وبالتالي فتح بابا واسعا ونشطا لعمل هؤلاء القناصل، خصوصا أن السلطنة العثمانية اصبحت أضعف بكثير مما كانت عليه في القرن الثامن عشر، وأصبح حكام الكثير من الولايات أقرب الى الملوك من كونهم نوابا للسلطان، وبينما كانت تزداد ضعفا، كانت قوة أوروبا وقناصلها تزداد، ومن هنا كان لا بد من فهم دور القنصل في ظل تلك المتغيرات وطريقة تعيينه وتدخله في الحياة السياسية والعامة للدولة والمجتمع، وفي بدايات القرن السادس عشر، امتزج الدور التجاري للقنصل بمناورات سياسية، نجحت الدول الأوربية من خلالها بالتدخل في شؤون السلطنة العثمانية الداخلية وسياستها الداخلية[3]، فمنذ توقيع إتفاقية الإمتياز بين سليمان القانوني وفرانسوا الأول ملك فرنسا 1535م، لم يكف القناصل عن مطالبتهم ومحاولتهم لتعديل الإتفاقية والحصول على بنود جديدة تبيح لهم تدخلا أكبر في أراضي السلطنة.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تأتي أهيمة البحث من خلال الدور البارز الذي قام به القناصل في أواخر عصر السلطنة العثمانية، وتحديدا في بلاد الشام، في ظل التطورات السياسية والتجارية المتلاحقة التي عصفت في تلك المنطقة شرقا وغربا، لتزداد البصمات القاسية التي تركتها الإمتيازات، من سوء في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، هذا الواقع جعل من دور القناصل محوريا وأساسيا، في أي محاولة لفهم طبيعة العلاقات التجارية والأبعاد السياسية لتلك المرحلة، ومن هنا

(1) سركو الامتيازات ص 341

(2) غرايبة، عبد الكريم: سوريا في القرن التاسع عشر، محاضرات في قسم الدراسات التاريخية، دمشق، 1961م . 1962، ص 112.

(3) الصباغ، ليلى: الجاليات الاوربية في بلاد الشام القرنين 16 . 17 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ص227.

جاءت أهمية التطرق لهذا البحث بهدف إعطاء صورة تساهم في فهم طبيعة عمل القناصل وتعيينهم ودورهم في حياة المجتمع وتطبيقهم العملي لأطماع الدول المختلفة في المنطقة.

منهجية البحث:

جمع المادة العلمية من مختلف المصادر والدراسات التاريخية، معتمداً على الجانب التحليلي العلمي النقدي المؤسس على الإستقراء والإستنتاج ومقارنة المعلومات التاريخية بغية الوصول إلى الحقائق المتعلقة بموضوع البحث ملتزماً بجميع قواعد منهجية البحث التاريخي من حيث قواعد المعرفة والمعالجة الموضوعية القائمة على التحليل والتعليل والتوثيق والمقارنة ودقة اللغة وحسن التعبير و سهولة الأسلوب للوصول إلى الحقيقة التاريخية.

دخول القناصل الى دمشق:

لم تشهد الفترة السابقة لدخول القوات المصرية [4] الى سوريا 1247هـ - 1275هـ ، 1831م - 1841م أي تواجد للقناصل الأجانب في دمشق، رغم كونها أهم المدن التجارية، فقد كانوا ممنوعين ولا يسمح لهم بدخولها، وربما مرد ذلك لأهمية دمشق التجارية ورغبة السلطنة في إبقاء المفاصل الكبرى للتجارة في يد التجار المسلمين، وإغلاق الطريق في وجه محاولات الأوربيين المتتالية للنفاذ الى تجارة دمشق، وبقي هذا المنع ساريا، الى أن أعلن ابراهيم باشا عام 1834م، جعل أبواب دمشق مشرعة امامهم، ففتح بابا لم يغلق، بل ازداد اتساعا، بعد أن دخله القنصل الأول، ومن الطبيعي أن يكون انكليزيا [5]، فابراهيم باشا لم ينس دور الانكليز في تثبيت وجوده بالمناطق التي سيطر عليها ضمن بلاد الشام.

ولم يكن قرار ابراهيم باشا متوافقا مع رأي الدمشقيين المعارضين لمثل هذا التواجد الأجنبي، فهم يعدون أن لبلدهم قدسية يجب أن لا يدنسها الأجانب، وهو رأي عام، لكن يبدو أن الدافع الحقيقي هو خوف التجار الدمشقيين من أن يفلت زمام التجارة من أيديهم، وينتقل الى أيدي التجار الأجانب، وهو ما حصل لاحقا وكان سببا منطقيا لأحداث 1277هـ ، 1860م[6] في لبنان، وهو ما وجده مسلمو دمشق فرصة للإنتقام من التجار المسيحيين في دمشق، خصوصا أن الامر لم يقتصر على التجارة، بل شكل خرقا اجتماعيا لتقليد كان سائدا، ينص على أن لا يسمح للمسيحي بركوب جواد، ولا سيما إذا كان افرنجيا، لكن سطوة ابراهيم باشا وكرامة دولة الانكليز عنده، اقتضت دخول القنصل بمراسم التعظيم على حصانه. ليتتابع بعده دخول قناصل الدول الأوربية الأخرى، فوجد في دمشق 1304هـ ، 1887م، قناصل أو وكلاء قناصل لكل من انكلترا وفرنسا وايطاليا والنمسا والمانيا وامريكا وهولاندا واليونان والبرتغال.[7]

---

(4) ابتدأت المشكلة بين والي مصر محمد على باشا ووالي عكا بسبب خلاف حول مهاجرة بعض المصريين الى الشام، حيث لم يرض والي عكا ان يعيدهم الى مصر، طبقا لرغبة محمد علي، فأمر ابنه ابراهيم بالسفر الى بلاد الشام على رأس جيش جرار عام 1831م واستولى على عكا، وبعد الاستيلاء عليها دخل هو وجيشه الى جبال طوروس بعد معارك مختلفة بين الجيش المصري والتركي، واستمر وجود ابراهيم باشا حتى عام 1841م. انظر : كامل، مصطفى: المسألة الشرقية، مطبعة الأداب، مصر 1898م، ص 87.

(5) قساطلي، نعمان: الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، دار الرائد العربي، بيروت، 1979، ص89

(6) حدث صراع بين الموارنة والموحدين بعد خروج القوات المصرية بسنوات، حيث تحركت العداوة القديمة، فساد الهياج كل لبنان، وتعدى الموحدين على الموارنة، تدخلت فرنسا لانقاذ الموارنة، ودعمت بريطانيا الدروز، قتل الالاف ودمر اكثر من 380 قرية مسيحية و560 كنيسة.

انظر: محمد، المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ت د. احسان حقي، دار النفائس بيروت 1981م، ص66.

(7) عوض، عبد العزيز: الادارة العثمانية في سوريا 1864 . 1914، دار المعارف، مصر، 1969، ص323 .

ولا بد من الاشارة الى أن هذا التواجد لم يكن الأول لهم في الشرق، فقد كانوا متواجدين في بيروت قبل ذلك بسنوات[8]، وعلى كل الأحوال فإن توافد القناصل خلق أرضية لواقع تجاري جديد سيرسم ملامحه في بلاد الشام لعقود طويل

تعيين القناصل:

عندما كانت الدول الغربية ترغب في تعيين قناصل أو وكلاء قناصل لها في ولايات الدولة العثمانية، كانت سفارات هذه الدولة في الاستانة تكتب رسميا الى نظارة الخارجية العثمانية، وتقدم ترجمة قصيرة عن حياة القنصل، والأعمال التي قام بها، ثم ترفع لنظارة الخارجية طلب السفارة الى الباب العالي، مقترحة الموافقة على تعيين القنصل، ومن ثم يوافق الصدر الأعظم على اقتراح نظارة الخارجية، وتصدر بعد ذلك ارادة سلطانية بالموافقة على تعيين ذلك القنصل ومنحه الإمتيازات التي كانت تمنح عادة لغيره من القناصل، فمثلا جاء في الإرادة السنية التي صدرت لقنصل اسبانيا المقيم في مدينة صور لرعاية مصالح رجال وتجار دولة اسبانيا، وجاء في فرمان تعيين وكيل قنصل النمسا لرؤية مصالح دولة النمسا في الشام.[9]

ولا شك بأن التعيين جاء متناسبا مع حجم الإمتيازات [10]ونسبة تدخل الدول الكبرى في شؤون السلطنة العثمانية المتداعية، فيوما بعد يوم كانت الترجمة عن حياة القنصل تفقد أهميتها ولم تعد الدولة تمتلك الكثير من القوة لرفض أو قبول القنصل بغض النظر عن خلفياته ورأيه في السلطنة.

وما يدعم هذا الرأي، أن لقناصل الدول أو وكلائهم، دور معلن ينص على تسيير المعاملات التجارية لرعايا دولتهم وحمايتهم من تعدي السلطات المحلية. لكنهم بمرور الزمن أضافوا لهذا الإختصاص التجاري واجبات أخرى سياسية.[11]

وفي بعض الحالات لم تكن مسألة التعيين محتاجة الى تلك المخاطبات وانتظار القرار استنادا الى ترجمة السيرة الذاتية، فكان يتم تعيين قناصل من السكان المحليين بناء على طلب الدول الاجنبية، كما هو الحال في طلب الولايات المتحدة عام 1859م، أن يتم اختيار بعض الأشخاص الموثوقين ليكونوا قناصل لها، ريثما تضع قناصل من عندها، وكان المهم في الشخص إضافة للثقة أن يكون قديرا على القيام بالمهمة.[12]

---

(8) صياغة، حازم: الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع عشر، وزارة الثقافة، دمشق، 1995، ص8.

(9) عوض، الادارة العثمانية، مرجع سابق، ص 324.

(10) الحقوق والإمتيازات التي منحها سلاطين العثمانيين للدول الاجنبية ورعاياها على ارض الدولة العثمانية في فترات مختلفة، او تلك التي حصل عليها الاجانب نتيجة لضغوطهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وانحطاطها، و أول امتياز أجنبي في الدولة العثمانية كان في عهد السلطان سليم الاول، عندما منح رعايا البندقية امتيازات تجارية وقضائية، واستمرت حتى بداية الحرب العالمية الثانية، انظر:

صابان، سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000م، ص 63.

(11) BAPTIST, J., Intérêts et impérialisme France danse l'empire ottoman 1895-1914, Sorbonne-Paris, 1977, p . 70.

(12) سركو، ماري: الامتيازات الاجنبية وانعكاساتها الاقتصادية على بلاد الشام في النصف الاول من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وزارة الثقافة، دمشق، 2010م ص344.

وكلاء القناصل:

كانت سطوة الأجانب الغربيين في امتلاكهم الوسائل الخاصة بعمل التجارة من سفن وقوة نقدية وقوات حماية، عاملا اساسيا في محاولة السلطنة العثمانية استرضاء قناصل تلك الدول الغربية، فقد سمح للقنصليات الأجنبية ببلاد الشام باستخدام عدد معين من رعايا الدولة، وقد نص القانون من خلال المكتسبات المتلاحقة، بأنه إذا كان رئيس القنصلية الموجودة في مركز الولاية برتبة " قنصل عام "، حق له استخدام أربعة مترجمين وأربعة مرافقين، أما القنصليات الفرعية في مراكز الألوية فيحق لها استخدام ثلاثة مترجمين ومثلهم من المرافقين وحدد لوكيل القنصل مترجمان ومرافقان[13]. فانكلترا اتخذت لنفسها قناصل من مختلف الطوائف، حيث نقرأ في احدى الوثائق أن أحمد حمشو قونسلاتو دولة انكلترا بالشام[14]، والواضح أن سعة تجارة الانكليز مع الشرق حتم عليهم التوسع في اختيار قناصلهم من كل شرائح المجتمع.

ولأن المثل الشعبي يقول " من تعلم لغة قوم أحبهم "، يبدو أن علاقة انتماء نشأت بين هؤلاء والدول الاجنبية ، مما سبب ازدواجا في الولاء بالنسبة للموظفين الوطنيين، إذا كان لا يمكن لهؤلاء التخلي عن الجنسية العثمانية، وبالتالي عن الواجبات المفروضة عليهم، وفي الوقت نفسه نص القانون على أن " المصالح الأجنبية المودعة في يد الموظف هي فقط التي تستفيد من حماية الدولة الأجنبية".[15]

وتشير إحدى الوثائق الى أنه عند التعريف بأحد هؤلاء في المحاكم، يذكر إما على أنه فلان من تبعية الدولة العليا، أو أنه من تبعية دولة اجنبية مثل فرنسا وايطاليا [16]. بالطبع كان هذا النوع من الإستثناء في المحاكم قد نشأ مع ازدياد نفوذ القناصل وتدخلهم في شؤون البلاد الداخلية. وكان هناك الكثير من الأسر العربية التي شغلت منصب قنصل، وربما كان أشهرها عائلة الخازن، التي لا زالت تتمتع حتى الان بصلات قوية مع فرنسا والكنيسة الكاثوليكية.

ويمكن ببساطة فهم انسياق أولئك الوكلاء والمترجمين والمرافقين نحو الإرتباط بالدول الأخرى التي يعملون في خدمة مصالحها، واندفاعهم للإحتماء بالقنصليات الأجنبية، حيث أن الخوف من السلطة العثمانية وسيطرتها، والحصول على دعم وقوة من تلك الدول لأسباب سياسية واقتصادية، من أهم تلك الاسباب، إضافة لحصولهم على الكثير من المزايا واستفادتهم في تعلم طرق وأساليب التجارة، ويضاف الى ذلك التجنيد، الذي كان سببا في سعي الكثير من الناس للحصول على رعاية تلك القنصليات، فتشير الوثائق في فترة الحكم المصري لبلاد الشام الى التهرب من التجنيد باللجوء الى حماية القناصل الأجانب، فنقرأ:

"بما أن بيروت مدينة صغيرة وميناء البلاد الأخرى، فسكانها مؤلفون من أهل البلاد الداخلية والخارجية من مختلف الجنسيات، أي من أهالي الجزر والملاحين ومن أهالي الجبال يضاف الى ذلك أنه منذ ظهرت مسألة التجنيد النظامي أخذ بعض أفراد من الأهالي ممن لم يكونوا مقيدين في سجل " الحماية " يخدمون طائفة الافرنج من جديد وفي الوقت نفسه يحضرون وكالتهم ويشتغلون بالبيع والشراء والمتمتعون بالحماية يحمل بعضهم العصا وبعضهم الخيزران ، ولا يحمل البعض منهما الاخر شيئا مهما ، ولكن إذا تعرض له يقول " أنني تابع الحكومة الفلانية "، وكانت قد صدرت

(13) MOHAMED, R.A., La diplomatie en terre d'Islam, Harmattan, Paris, 2005, p. 219.

(14) سركو، ماري: دمشق فترة السلطان عبد الحميد الثاني، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2008م، ص237

(15) عوض، الادارة العثمانية، مرجع سابق، ص 326.

(16) سركو، الامتيازات، مرجع سابق، ص 343.

تعليمات الحكومة للعساكر بالأ يقبضوا أثناء حركة التجنيد على الأجانب من الجنسيات المختلفة وعلى من كانوا من أزيائهم، ولكنهم لم يستطيعوا أن يفرقوا بين هؤلاء وبين السكان الأصليين".[17]

ومن خلال شبكة المترجمين والوكلاء والسماسرة، تمكن القناصل من امتلاك الأراضي والدخول أكثر في المجتمع، عن طريق مشاركة بعض العائلات في أملاكها، فتبين الوثائق امتلاك القنصل الفرنسي في سوريا ادولف جفرا 1287هـ . 1321هـ ، 1870م . 1903م ملكيات في القطرية ومزار القطرية وقسمين وعين البيضة والقنجرة عن طريق الشراء، إضافة الى شراكته مع بعض العائلات كالبهلولي وديوب وغيرهم، وتتحدث وثيقة مؤرخة سنة 1287 هـ . 1870م، في سجلات المحكمة الشرعية في اللاذقية، أن حسن بن يوسف هيفا باع عن نفسه وعن أخوته، ما هو ملكه وملك وموكليه للمسيو أدولف جفرا قنصل دولة فرنسا الفخيمة، كرم زيتون معروف بإسم (دموس)، ولم يمض عام واحد حتى باع ادولف جفرا عن طريق وكيله الشرعي الخواجا بطرس بن جرجس اليازجي، كرم (دموس) الى عائلة متري حوش ليحقق ربحا قدره 250 قرشا، كما تذكرو وثيقة من نفس السجلات مؤرخة عام 1288هـ . 1871م[18]. كما تذكر الوثائق أن قنصل انكلترا المسيو نقولا ويتالي، كان يقوم بدور مماثل من خلال الوكلاء، بينما كان قنصل بروسيا عربيا هو الخواجة موسى الياس، واستأجر القيساريات في الميناء، وهي عبارة عن مستودعات للبضائع التي يتم استيرادها او تصديرها، وحتى التجار كان لهم وسطاء ووكلاء، ومنهم التاجر الإنكليزي ارستوتالي بوانو، الذي كان له وسطاء ووكلاء يشترون له دخان أبو ريحة[19].

ولم يعد أمر الحماية مقتصرا على أفراد يخصون القنصلية، بل أصبحوا مجموعات، فقنصل انكلترا في بيروت رفع الى محافظ المدينة قائمة بأسماء الأشخاص الذين يرغبون في الدخول تحت حماية دولة الانكليز، وكانت القائمة تضم مسيحيين ومسلمين.[20]

لم تكن لطموحات القناصل حدود، فهم يستغلون كل عثرات الدولة واحتياجاتها وخطواتها غير المحسوبة لتحقيق مكاسب تجارية وغير تجارية لبلدانهم، فيزداد تدخلهم بحجة شمول هذا وذاك في حمايتهم [21]، وتعكس الوثائق هذا الأمر من خلال طلب المسؤولين لعرض مسألة تدخل القناصل المقيمين في موانئ الشام، في شؤون البلد العامة، بمنعهم البنائين وسائر أهل الصناعات من الإشتغال في أشغال الحكومة بحجة شمول حمايتهم لهم.[22] والواضح هنا أن السلطنة مع تسارع الثورات ضدها، وتتابع حروبها، قد زادت من مشاريعها العسكرية، وسخرت العمال لخدمتها، مما تسبب في نفور الكثير منهم، واتجاههم المتزايد للالتجاء الى القنصليات وطلب الحماية منها، ولابد أن مفهوم الحماية تم التلاعب

(17) نعيسة، يوسف: المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في اثناء حملة محمد علي باشا 1831م . 1841م، جامعة دمشق، 2004م، ص238

(18) عمران، خضر: الاوضاع الاجتماعية في لواء اللاذقية 1870م . 1919م، جامعة تشرين، ص479 . 481.

(19) المرجع نفسه، ص 484 - 485.

(20) عوض، الادارة العثمانية، مرجع سابق، ص327.

(21) عرف النظام مفهوم الحماية الذي يتمتع به مستخدمو القنصليات كالتالي: إن حماية مستخدمي القنصليات الممتازين تنحصر بأشخاصهم، وتتعلق بمأمورياتهم، وتزول الحماية عند انفصالهم عن الخدمة، أو وفاتهم، ولا تلحق في مدة حياتهم بأقاربهم، ولا تنتقل الى ورثتهم بعد وفاتهم، ويستفيد هؤلاء من جميع المعفيات التي تمنحهم إياها العهود القديمة، ولا يعفون من الخدمة العسكرية، ومع هذا فإن خدمتهم خمس سنوات عند القناصل تحسب لمدة خدمتهم العسكرية.

انظر: عوض، الادارة العثمانية في سوريا، مرجع سابق، ص 325.

(22) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، مرجع سابق، ص 326.

به من خلال الصلاحيات المخولة لمحاكم القنصليات، التي كانت تجدد نزع الإمتيازات من الحكومة في كل مناسبة، وتفرغ القوانين من مضمونها وقت تشاء، وتتلاعب بها بما يضمن لها توسيع لائحة المحميين بحمايتها.

تنافس القناصل:

في أواخر القرن التاسع عشر، كانت السلطنة العثمانية محط أنظار الدول الكبرى، تستعد جميعها لخوض تنافس الحصول على مكتسبات الإنهيار المرتقب للسلطنة التي شغلت العالم شرقا وغربا بقوتها لقرون طويلة، وكان القناصل إحدى أدوات تلك الدول للوصول الى مبتغاها.

ويبدو دقيقا وصف أحد الدبلوماسيين للقنصل البريطاني روز بقوله : "كغيره من ممثلي بريطانيا حاد الشهوة لا يردعه رادع ويذهب في عمله الى أبعد مما تتطلبه حكومته منه".[23]

ولم يكن خافيا تدخل السفراء الانكليز في تقرير السياسات الكبرى للسلطنة، لدرجة يبدو معها سفير بريطانيا كأنه الحاكم الفعلي الذي لا ترد له كلمة، فكان له رأي مسموع في شؤون المواصلات، مما تسبب في صدام مع الالمان الذين كان قنصلهم أخر من تقدم بطلب للحصول على امتياز خط حديد الاستانة ـ بغداد [24] ورغم ذلك نالوا حق الانشاء، فالعلاقة التاريخية التي نشأت مع الالمان، جعلت من سطوة القنصل الالماني واضحة، خصوصا في مرحلة تميز العلاقات بعد زيارة بسمارك للسلطنة وإعلان حبه وتحالفه الأبدي معها، حيث استقبل بكل مظاهر الحفاوة وأقيمت له الاحتفالات، مما أشعر الدول الأخرى بتهديد مركزها أمام الإندفاعة الألمانية، والمكاسب المرتقبة من خلال المكانة المميزة للقنصل الألماني.

وتعكس مقولة وزير خارجية بريطانيا لمدير سكة الاناضول الالماني حدة التنافس :

" أن بريطانيا تسيطر حتى الان وحدها على أقصر الطرق الى الهند، لكن بناء سكة حديد بغداد يجردها من تلك السيطرة، بل أن كل مائة كيلو متر من سكة حديد بغداد تمتد نحو الخليج تعادل طرادا بحريا لكسر شوكتنا"[25].

أما في المجال الديني فكان التنافس واضحا من خلال نشاط القنصل الروسي بازيلي في بيروت، حيث تغلغل في الأوساط الأرثوذكسية، وسعى لتوسيع شقة الخلاف الديني بين الأرثوذكس والموارنة، فأوجد بذلك نفوذ ديني منافس للنفوذ الكاثوليكي المدعون فرنسيا[26]، وهو ما يبدو محاولة روسية لإعادة الإعتبار بعد إهمال مصالحها في أعقاب حرب القرم. وشمل تنافسهم الضريبة التجارية العثمانية حسب احتياج كل منهم، سعيا للحصول على أفضل الشروط لعبور بضائع تجارهم، فحققوا للتجار ضريبة لا تتجاوز ثلاثة في المائة، لا يعاد استيفاؤها مرة اخرى في مرفأ اخر، في وقت كانت ضريبة التاجر التركي مرتفعة، ويعاد استيفاؤها عند الانتقال من مرفأ الى اخر[27].

حتى خط البرق الأول 1855هـ . 1271م كان انشاؤه لرغبة الفرنسيين والبريطانيين التخابر مع وحداتهم العسكرية فتم العمل على ذلك تحت شعار الربط بين المدن الاوربية والمدن العثمانية [28]، لكن كلا منهم كان يسعى

---

(23) خوري واسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة 1789م ـ 1958م، دار النشر للسياسة والتاريخ، ج3، بيروت 1959، ص 12 ـ 13.

(24) الحكيم، يوسف: سوريا والعهد العثماني، دار النهار، بيروت، 1991م، ص38.

(25) الروسان، ممدوح: العراقيون والاحتلال البريطاني للعراق 1914م ـ 1918م، مجلة دراسات تاريخية، العددان 48،47، دمشق، 1993، ص142.

(26) سركو، ماري: الامتيازات، ص346.

(27) سليمان، هلا: اثر الحملة المصرية على بلاد الشام 1831م ـ 1841م، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2001م، ص170م.

(28) طربين، أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، جامعة دمشق، دمشق، 1999م، ص283.

لتأمين أخبار وحداته العسكرية بسرعة، بما يضمن بالتالي أمن التجارة وسهولة انتقال البضائع. فما دفعه الغرب من تكاليف لتستفيد منه عمالة الدولة، لم يكن مجانا، وكان ثمنه الحصول على أفضل الشروط العسكرية والتجارية [29]. فلم تعد بضائع الدول الأوربية تنتقل في ظروف أمنية صعبة، لأن الأخبار عن احوال الطرق تصل خلال دقائق، وهو ما يجنب التجار الكثير من المشكلات سواء المتعلقة بالأمن او الطقس، إضافة لتواصل التجار مع معضهم بصورة أسرع في عمليات الدفع وتحديد الكميات المطلوبة. لقد وضع كل قنصل نصب عينيه أهداف محددة، تتضمن إضعاف نفوذ قناصل الدول الأخرى، وإيجاد طائفة تكون سندا له في سياسته، والأهم فرض السطوة على الإداريين العثمانيين والولاة، وفق توجيهات حكومته ومقتضى مصالحها مستغلين سيادسة التودد العثمانية تجاه دول أوروبا، والحاجة الماسة لها كي تخرج من تخلفها بدعم تلك الدول المتطورة.

استغل العثمانيون ذاك التنافس بين القناصل، لتبرير كسلهم والقاء مسؤولية الجشع على الأخرين، لكن القناصل أرجعوا السبب للفساد الإداري العثماني، حيث قال السفير الانكليزي برانت 1275هـ ، 1858م: "الضرائب عبئ ثقيل لا يطاق، والأمن مفقود والدخل يقل كل يوم لإهمال القرويين حراسة الارض وكل ما يتم جمعه يتم إنفاقه بإسراف أو يسرقه الموظفون، وصار من الجلي أن المالية تزداد اختلالا وفساد الادارة مستمر"[30].

وفي مؤتمر برلين[31] الذي دعت اليه النمسا، ظهر الصراع على أشده بين الدول، وتم الإعتراف لقناصل الدول الكبرى بحق الحماية، ليس فقط لرجال الدين والرهبان والحجاج من جميع القوميات بل بالنسبة للمؤسسات الدينية والخيرية و غيرها في سائر الأماكن المقدسة[32].

الصدام بين مصلحة القناصل وولاة السلطنة:

كانت القنصليات الأجنبية في ولاية سوريا أوكار دس وتآمر، تعمل على إثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف على الثورة والعصيان، وساعدتها على ذلك مع بث الشائعات التي كانت تقلق الولاة، فينشغل الولاة بحل الإشكال مهملين إدارة شؤون الولاية، ويكاد لا يخلو تقرير من تقارير ولاة دمشق المرفوعة الى الباب العالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من شكوى مريرة من دسائس القناصل الأجانب، وبالرغم من أن رجال الدولة في الولاية وفي استانبول كانوا يدركون نوايا القناصل الاجانب في استغلال الحركات الداخلية لصالح دولهم، الا أنهم كانوا لا يجدون حلا لدسائس القنصليات سوى أن يغمضوا أعينهم عما يجري أو يتصرفوا بحذر بالغ كي لا يصطدم الولاة مع القناصل، فيكون الباب مفتوحا أمام المداخلات الأجنبية الإستعمارية[33].

فالعلاقة مع قناصل الدول الكبرى لم تكن حسنة بصفة عامة، وكانوا يستعلون على الولاة، ومن ذلك تدخل قنصل انجلترا الذي دخل دمشق في عهد الإدارة المصرية في شؤون الولاية فور عودة العثمانيين الى سورية، وظهر نفوذه جليا عندما تمكن من عزل الولالي العثماني علو باشا عام 1256هـ ، 1840م، قبل أن يمضي شهر واحد على ولايته، إذ كتب الى الاستانة : "بأن هذا الوزير ليس هو خرج حكم بل خرج دروشة" فأرسلوا وعزلوه ، ثم عزلوا خليفته

---

(29) اوغلو، أكمل الدين: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج2، ت صالح سعداوي، منظمة المؤتمر الاسلامي، استانبول، 1999م، ص718.

(30) كرد علي، محمد: خطط الشام، المطبعة الحديثة، دمشق، ج 5، ص89.

(31) عقد المؤتمر عام 1878م بعد الازمة البلقانية 1875م والحرب الروسية العثمانية، وحصلت فيه روسيا على بلغاريا ووصلت للمياه الدافئة، وحصلت انكلترا على قبرص.

(32) خوري واسماعيل، السياسة الدولية في الشرق ، مرجع سابق، ص 10.

(33) MOHAMED, A.R., La diplomatie, op. cit., p. 225.

بعد عام من الصراع معه، وشهدت العلاقة بقنصل المانيا هدوءا، لعدم ظهور أطماع لالمانيا في الدولة العثمانية وعزز هذه العلاقة زيارة ولي عهد بروسيا لدمشق ومنحه الوالي أحمد حمدي المعين سنة 1277هـ ، 1860م وسام التاج البروسي في الدرجة الأولى كما منح عددا من موظفي الولاية اوسمة ممائلة[34].

ولأن الدولة الهرمة كانت تسعى لعدم حصول مشاكل مع القناصل، طلبت من ولاتها أن يأمنوا القناصل ولا سيما قناصل انجلترا المتمتعين بنفوذ كبير في دمشق، ربما لشعورها بفضل بريطانيا، عند وقوفها الى جانبها، في قضية إخراج محمد علي من سوريا[35].

وكان الانكليز قبلها قد اخضعوا محمد علي للابتزاز، مقابل دعمه ضد السلطنة، ففي أثناء المحادثات التي دارت بينه وبين القناصل الأجانب، اضطر لتقديم تنازلات جوهرية للمصالح التجارية الانكليزية في اتفاقية تقضي بانشاء نظام للتجارة الحرة في الامبراطورية، وهو ما يسمح للانكليز بشراء وبيع جميع السلع مهما بلغت كمياتها تبعا لأسعار السوق، سواء في الموانئ أو في جميع أنحاء الامبراطورية[36]. ومن البديهي أن يتسبب القرار بتداخل الاختصاصات بين الوالي والقنصل، وتزايد حدة الخلافات القائمة اصلا.

أما قنصل فرنسا في سوريا فكان من الطبيعي أن يغضب الولاة، نظرا للاهتمام الدائم والزائد الذي يوليه لبيروت ورغبة فرنسا الملحة بالسيطرة عليها، خصوصا بعد أحداث 1277هـ ، 1860م، وربما كان هذا التدخل أهم الأسباب التي دفعت بالدولة لفصل الولاية عن ولاية سوريا. لأن فرنسا أرسلت جيوشها الى لبنان بحجة حماية المسيحيين في هذا البلد وعينها على احتلاله انطلاقا من بيروت، لما تتمتع به الولاية من وضع خاص، ولم يأت الإجراء العثماني حاسما، بل إن ما أبعد فرنسا عن بيروت هو خلاف الدول الكبرى في ذاك الوقت.

ففي بيروت ألغى القناصل أمر أحد متصرفي جبل لبنان، بجعل مرفأي جونيه والنبي يونس صالحين لاستقبال السفن وعمال التحميل والتفريغ، وإقامة المستودعات على الشواطئ القريبة منها، واضطرت الحكومة الى إصدار أمر بوجوب الرجوع عن القرار تحت ضغط القناصل مع التهديد باقالة الوالي من منصبه في حال الرفض[37].

كان تصويب القناصل دائم على سياسة الولاة، لتأليب الرعية عليه، متهمين الحكومة بأنها تأخذ مال الشعب ظلما وعنفا، ولا تحميهم من البدو الذين يزدادون جرأة واعتداءا وعملها قائم بابتزاز أموال الفلاحين التعساء لما فيه مصلحتها.

لقد كانوا يعلمون أنهم مندوبون ساميون يقومون بمهمتهم في دولة توشك على الإنهيار، ويعاملون السلطان وولاته بطريقة استخفافية، خاصة عندما أصبح من المعروف أن الدولة في طريقها الى الإنهيار، وكان كل قنصل أو سفير يعمل جاهدا الى كسب الأنصار، وبسط الحماية على الطوائف الدينية، والحصول على الامتيازات التي تؤهله للتدخل في شؤون الدولة الداخلية، على أمل أن تحصل دولته في المستقبل على أكبر غنيمة من إرث الرجل المريض،

(34) عوض، الادارة العثمانية، مرجع سابق، ص282. 392.

(35) موسى، سليمان: الحركة العربية، سيرة المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة 1908م ـ 1924م، دار النهار، بيروت، 1986، ص2.

(36) حوراني، البرت، الشرق الاوسط الحديث 1798م ـ 1918م التحولات في الاقتصاد والمجتمع، ت احمد صقر، دار طلاس، 1996، ص 20 ـ 21.

(37) العيدروس، محمد: الموقف البريطاني من التوجه المصري نحو ساحل عمان 1839م ـ 1941م، مجلة دراسات تاريخية، العددان، 59،60، دمشق، 1997.ص33.

الذي يشرف على الموت [38]. وفي كل مناسبة كان القناصل يجدون المبرر للمطالبة بتعديل الضريبة وتغيير قوانين المرافئ، وتحقيق تنازلات في صلاحياتهم أمام القضاء، تاركين الوالي عاجزا عما كان سلطانه قاصرا عن تحقيقه.

دور القناصل في الحياة العامة:

لم تكن علاقة القناصل بأهالي سورية حسنة فقد اتهموا بإثارة المنازعات بين الأهالي ، لذلك باتوا مكروهين، ففي أثناء حرب القرم 1271هـ . 1273هـ ، 1854م . 1856م، حاول القناصل الأجانب إيجاد فتنة في جبل نابلس مثلا، وكان الأهالي المتمتعون بحماية القنصل الانكليزي لا يتورعون عن شتم وتحقير الأهالي الاخرين، مما أدى الى اقدام نفر من الجند على إهانة قنصل انجلترا في دمشق [39]. ومرد ذلك الى المكانة التي نالها قنصل إنكلترا بعد وقوفها مع الدولة العثمانية في الحرب ضد الطموحات الروسية.

فالقناصل كانوا يسيؤون استعمال الامتيازات التي منحتها لهم الدولة ويحاولون التأثير في شؤون الولاية، لذلك كرههم الأهالي، ولم يكن هذا الكره مقتصرا على مسلمي الولاية، بل كانت بعض طوائف المسيحيين اكثر كرها وعداوة لهم ، فلما كانت بعض الطوائف في حماية بعض القناصل كان من الطبيعي أن ينعكس الخلاف مع القناصل الى نزاع بين الطوائف المسيحية، وتمثل ذلك في اعتداء طائفة الكاثوليك في الناصرة على قنصل انجلترا " برنو " لإقدامه على دخول كنيستهم وجرحوا مرافقيه، وعاقبت الولاية المعتدين بالسجن كما اقترح الوالي على الباب العالي نقل القنصل الانجليزي[40].

عقوبة الأهالي، واقتراح نقل القنصل بدلا من طرده أو توجيه تحذير له، يعكس بشكل واضح حدود تمدد القناصل وعجز السلطات العثمانية وضعف قوانينها.

وتذكر الوثائق الكثير من القضايا والخلافات التجارية المهمة، التي حدثت بين قناصل وتراجمة الدول الاوربية والمواطنين الدمشقيين، نتيجة تشعب العلاقات، فوصل الاجانب بشكل مباشر لذوي الحاجة من أهل الريف والحرفيين، وعقدوا معهم الديون بموجب سندات الامر، وعند عدم الدفع يلجأ هؤلاء للمحاكم التي كانت تبث في القضايا التي يكون فيها أحد الطرفين أجنبيا، ولا يتم ذلك الإ بوجود ترجمان الدولة المعنية، وكان المواطنون يعانون أشد المعاناة من هذه المحاكم[41].

وتورد إحدى الوثائق (الياس بن عبده بك قدسي قنصل دولة هولندا بدمشق، تتحدث عن حجزه الكثير من العقارات والأراضي للمواطنين الذين اضطروا للدين منه[42].

وتخبرنا وثيقة تعود الى عهد ابراهيم باشا عن عريضة مقدمة من اهالي القدس الى الوالي تقول:

" أن وكيل القنصل الامريكي أراد أن يقيم في يافة ويعين نائبا عنه في القدس ويرفع العلم الامريكي ولكن الأهالي عارضوه لعدم وقوعه من قديم الزمان فلم يسمحوا له برفع العلم . لما كان القنصل قليل الأدب، فإذا أراد محاولة رفع العلم مرة اخرى يقوم المتسلم بالإيعاز للأهالي سرا بطرده من البلد".[43]

(38) النتشة، رفيق: السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 3، 1991مص91.

(39) عوض، الادارة العثمانية، مرجع سابق، ص327.

(40) عوض، نفس المرجع، ص332.

(41) سركو، دمشق زمن السلطان عبد الحميد، مرجع سابق، ص 240.

(42) رافق، عبد الكريم: بحوث اقتصادية لبلاد الشام، 1985م، مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام رقم 7 . ص37.

(43) نعيسة، المرجع في وثائق، مرجع سابق، ص 295.

ولم يكن رفع العلم هو الحدث الوحيد الجديد الذي كان ممنوعا في السابق، فعند وفاة قنصل هولندا قسطنطين فيتالي في اللاذقية، رفع الصليب في جنازته، وهي المرة الأولى التي تجرأ فيها نصارى اللاذقية على رفع الصليب في جنازة أثناء مرورهم في الأزقة والشوارع[44].

ووصل الأمر الى حد طلب القناصل عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة مع سفن الانكليز الحربية، عند رسوها في مرافئ الدولة، وإعطائها الرخصة دون مساءلة، كما تدخلوا في شؤون المحاكم وعرقلة عملها، وتنصيب أنفسهم كطرف في القضايا الشخصية للمواطنين، ويشير الى ذلك وثيقة من مقاطعة عكا، تقول:

"أن شخصين من سكان إحدى القرى التابعة للمقاطعة المذكورة تشاجرا لسبب تافه فقتل أحدهما الاخر ولجأ القاتل الى قنصل فرنسا في طرابلس يطلب حمايته ... ولما كتبنا الى القنصل المذكور نطلب منه إرسال القاتل لننظر في قضيته طبقا للشرع الشريف، رد القنصل أن الشخص المذكور لم يرتكب جريمة القتل، وحيث إنه التجأ الى القنصلية وليس بالامكان طرده منها التزاما ببنود الامتيازات، وليكن والده وكيلا عنه أمام الشرع، حتى لو قتل عمدا، وأنه كان يحمل السلاح لتأمين سلامته .. وبناء على ذلك ولأن التقاليد المتبعة في جميع البلاد التي طفت بها تقضي بأن يحمي القناصل من يلجاؤن إليهم في مثل هذه الحوادث التي تقع قضاءا وقدرا لم يسعني أن أطرد المذكور".[45]

كما قام القناصل بتنفيذ إرادتهم غير عابئين بقوات الحكومة وقوانينها المحلية، فكان الإعتداء على القرى من قبل حمايات القناصل في الغوطة كقرية بيت السحم التي أخذوا 750 قرش من محصلها في القرية وضربوا أهل القرية . وكان بعضا منهم لصوص، كما وضع القنصل يده على خان السبيل[46]، وهو خان يقع وسط بلدة الديماس القديمة على بعد 25 كم عن دمشق، ولم يكن التدخل مقتصرا على قناصل الدول الأجنبية الكبرى، لأن الضعف جرّأ قناصل الدول الصغيرة على ذلك، حيث أقدم قنصل بلجيكا على أخذ أراضي فلاحي صيدا بصورة غير شرعية.[47]

لقد استعاد القناصل المجد الغابر لدولهم، وأعادوا سطوة الحروب الصليبية، وباتوا أصحاب الكلمة العليا في البلاد، لتغدو الصورة واضحة، بأن الباب العالي قد فقد القدرة على بسط نفوذه، كما قلت الثقة فيه.

اثر القناصل في حركة التجارة:

منذ الفتوحات العربية الأولى، اهتم العرب بالملاحة وتكوين قوة في البحر المتوسط لأسباب عسكرية وتجارية، فقد هدفوا لتأمين طرق التجارة، وصد غارات الروم، وإنشاء قواعد بحرية في الجزر لتأمين سيطرتهم [48]. لكن الحروب الصليبية قلبت المعادلة، وخلقت واقعا جديدا، استمر حتى بعد رحيل الصليبيين، فقد اعتاد الاوربيون على بضائع المشرق، ولم يعد لهم قدرة على الإستغناء عنها، فجعلوا من قبرص محطتهم الأساسية كمركز انطلاق الى شواطئ الشام، وظلت مراكبهم تتردد الى بيروت بعد الحرب الصليبية للمتاجرة، وإن بشكل تدريجي، فكانت مراكب البنادقة تحضر الى قبرص، فيرسل صاحب قبرص بضائعهم في سفينتين كانتا له، الى بيروت برحلات متتالية، معتمدا على القبارصة المقيمين في بيروت، خانات وحمامات وكنائس، مما سهل لهم أعمالهم التجارية. [49] ومع تتالي موجات المد الغربي نحو السلطنة العثمانية والتغلغل في كيانها المتداعي، تعاظم اللاتعادل في المبادلات التجارية، وارتفعت اسعار

(44) صالح، الياس: اثار الحقب في لاذقية العرب، كتابة وتنسيق سلمان عزيز علي احمد، اللاذقية، 2007، ص165.

(45) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، مرجع سابق، ص89 ، 187.

(46) المرجع نفسه، ص123.

(47) عوض، الادارة العثمانية، مرجع سابق، ص323.

(48)عبد الحليم، أنور: الملاحة وعلوم البحار عند العرب، مجلة عالم المعرفة، ع 13، 1979م،ص67.

(49) كرد علي، خطط الشام، مرجع سابق، ج4، ص256.

السلع المصنعة في اوروبا والمصدرة للدولة العثمانية، وقد باع التجار الأجانب ووكلائهم سلعا مغشوشة بأسعار فاحشة، واستغلوا الشغيلة كمنتجين عن طريق شراء محاصيلهم بأسعار زهيدة [50]. فالشغيلة كانوا يجدون صعوبة في تصريف منتجات أراضيهم، إلا عن طريق التجار الأجانب، بسبب تحكمهم في مفاصل العمل التجاري. فلم يعد للدولة القدرة على تحصيل ما تراه مناسبا، بل أجبرت على قبول أنظمة وقوانين كان عبد الحميد الثاني [51] قد حذر من أثرها على سلطنته قائلا: "يجب أن تأتي الأمور القيمة من الداخل حسب الحاجة إليها، ولا يمكن أن يكتب لها النجاح إذا كانت على شكل تطعيم وترقيع من الخارج"[52].

ويشير وصف أحد التجار للمشهد التجاري في ظل القناصل الغربيين، الى حصول ما حذر منه السلطان:

" أن الأموال اخذت بالنضوب سنة بعد سنة، أما استيراد البضائع المصنعة أليا، فقد ازداد بشكل مخيف، إنكم بينما تبيعون المصنوعات الدمشقية بسعر دون سعرها الحقيقي تعرضون بالمقابل عن شراء احد منتجاتنا، وهذا سيف ذو حدين لانه يستنزف ما في البلاد من ذهب" [53]. كل ذلك كان في ظل قوانين التنظيمات [54]، ورعاية الدستور الذي أجار لكل مواطن الاشتغال بالتجارة والزراعة والصناعة بحرية تامة في إطار القوانين [55]. وهو ما جعل الطريق ممهدا أمام القناصل لتنويع تجارهم ضمن كل الطوائف.

وكانت طوائف التجار الأجانب قد وزعت تحت الإشراف المدني والقانوني لقناصل دول هذه الطوائف ، وحصل التجار الأجانب على مزايا متعددة كخفض الرسوم النسبي على بضائعهم وواردتهم وصادراتهم، واستطاعوا أن يحصلوا على احتكار شبه كامل لتجارة الجملة في الإمبراطورية العثمانية، ونعم المسيحيون بالرعاية تحت حماية قناصل فرنسا والنمسا والسويد وبريطانيا، كمواطنين يحق لهم التجارة، كما وجد في دمشق جاليات أجنبية قدمت لأغراض سياسية وعسكرية الى جانب عملهم في التجارة ومعظمهم من الفرنسيين، وبلغ عدد اليونانيين نهاية تسعينات القرن التاسع عشر 350 نسمة[56] وقد انتخب بعض هؤلاء اليونانيين من ضمن الأعضاء العشرة للجنة إصلاح الطرق في اللاذقية وهم الخواجة فاسيلي وفيتالي، وكانت اللجنة تضم أعيان ووجوه البلد ووكلاء القناصل. [57] فعين القناصل كانت مصوبة دائما على الطرق التجارية لتأمين صلة الوصل بين الميناء والأسواق التي تقصدها بضائعهم.

---

(50) صياغة، الحياة الاقتصادية في دمشق، مرجع سابق، ص 156.

(51) ولد عبد الحميد الثاني في عام 1842 م و هو ابن السلطان عبد المجيد من زوجته الثانية التي توفيت و لم يتجاوز عمره السابعة فأوكل امه تربيته الى احدى المربيات في قصر ابيه. تعلم اللغتين العربية و الفارسية، و تسلم حكم السلطنة من عام 1876 الى عام 1909م، انظر:

بني المرجة، موفق: صحوة الرجل المريض، مؤسسة صقر الخليج، الكويت، 1984، ص 55.

(52)الجاسر، محمد: تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 115.

(53) شيلشر، ليندا: دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ت عمرو الملاح ودينا الملاح، دار الجمهورية، دمشق، 1998م.ص86.

(54) حركة الاصلاح العثماني التي اعلن عنها عام 1839م، قرأ متنها الصدر الاعظم مصطفى رشيد باشا، وهي حركة تجديد ادارية وسياسية كانت ترمي الى التقريب بين المجتمع العثماني والمجتمعات الغربية، وقد عرفت بهذا الاسم لانها تميزت بتنظيم شؤون الدولة، وفق اسس جديدة في جميع المجالات الادارية والمالية والقضائية والتعليمية. انظر:

صابان، المعجم الموسوعي، مرجع سابق، ص 75.

(55) اوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، ت عدنان سلمان، م 2، مؤسسة فيصل، استانبول، 1988م، ص33.

(56) صياغة، الحياة الاقتصادية في دمشق، مرجع سابق، ص 156.

(57) صالح، آثار الحقب، مرجع سابق، ص 346.

وهكذا اكتمل الإطباق التجاري للقناصل على تجارة الدولة، وأصبح التجار الأجانب تحت حماية قناصل بلدانهم، الذين تحددت مراكزهم القانونية وأصبحت أفضل في ظل العثمانيين أنفسهم ، الذين وقعوا في السابق اتفاقيات من نوع اخر.

لقد كان ضعف السلطنة العثمانية وانسياقها خلف الدول الغربية كارثيا على واقع التجار العرب، فهؤلاء التجار السوريين كانوا جاهزين في الظروف التجارية العادلة، للاستيلاء على التجارة، نظرا لاقتناعهم بهامش ضئيل من الربح، وقدرتهم على مزاولة التجارة بكفاءة أعلى ورأسمال أقل، وهو ما أشار اليه ممثلو القنصلية البريطانية نفسها، بوصفهم للتاجر البريطاني العاجز عن الحركة، لعدم قدريته على المساومة والتخمين والحسم والرشوة بكفاءة كالسوريين، بينما كان التاجر السوري يمضي يوم عمله على نحو يضيق به معظم الاوربيين وهو ما عبر عنه القنصل البريطاني باعجاب قائلا:

"يغادر التاجر المحلي داره في الفجر ويمضي الى متجره حيث يبقى حتى الغروب ثم يتجه الى المقهى ليجتمع بأقرانه ويسمع أخبار المدينة وثرثرة التجار الصغار وأحوال الأسواق، وهكذا كان يلتقط بعض الإشارات المفيدة التي يستخدمها لمنفعته ، والواقع أن حياته تتمحور حول عمله ، إذ لا يفكر أو يكترث بأي شيئ اخر"[58].

ولا يخفى تدخل القناصل في شؤون الحياة الاقتصادية لنظام الملل، فكثيرا ما كان هذا النشاط يتعارض مع الطوائف التي كان القناصل يزعمون حمايتها، إذ أن مفهوم الحماية لديهم كان يعني إذعان المحميين لرغباتهم وأهوائهم، فعندما حاول القنصل الفرنسي فرض تعيين بطريرك على الطائفة المارونية، هدد موارنة طرابلس باللجوء الى السلطان العثماني و أوضحوا بانهم لا يعترفون الإ بسلطة الدولة العثمانية عليهم. فالقناصل تذرعوا بالامتيازات الممنوحة لدولهم ، ونفذوا من خلالها الى الطوائف المسيحية في ولاية طرابلس وفي إمارة جبل لبنان، كما في سائر الولايات العثمانية، ليمارس القناصل الفرنسيون دور الحماية بالنسبة للموارنة، كما مارس القناصل الروس دور الحماية بالنسبة للارثوذكس، وعمل القناصل الانكليز بين الطائفتين المذكورتين، ووطدوا علاقاتهم بالطائفة الدرزية، الإ أن نتائج هذه الحماية لم تكن في الواقع سوى إشارة التناقض بين هذه الطوائف وقد أدت في نهاية الأمر الى الصراع فيما بينهم[59]. وفي تلك الاجواء، كان التجار المسيحيون الرابح الاكبر، لحصولهم على الحماية والبراءات من الدولة العثمانية، بدعم من القناصل[60].

لم يعد بمقدور العثمانيين إلا المناورة لتحقيق افضل الممكن، من خلال تعبئة تدخل إحدى الدول الاوربية لتقييد تدخل ومكاسب قوة أوربية اخرى، وهو ما كان يعني مزيدا من القيود على الحركة السياسية العثمانية، وهو ما ساهم في إطالة عمرها لفترة أطول [61]. فالصراع الدائم بين البريطانيين وطموحات الروس في التمدد نحو المياه الدافئة، دفع بريطانيا لتأجيل انهيار السلطنة خوفا من تقدم الروس، وعندما زال الخطر الروسي، قادت بنفسها ثورة العرب على العثمانيين، واقتسمت أراضيهم مع شركائها.

(58) شيلشر، دمشق في القرنين 18 . 19، مرجع سابق، ص89.

(59) سليمان، هلا، اثر الحملة المصرية، مرجع سابق، ص 253.

(60) ريمون، اندريه: المدن العربية الكبرى في العهد العثماني، ت لطيف فرج، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1991، ص88.

(61) مصطفى، ناديا: العصر العثماني من القوة والهيمنة الى بداية المسألة الشرقية، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، 1996م ص164 . 168.

خاتمة:

حقق القناصل الاوربيون تقدما سريعا في المكانة خلال تواجدهم في بلاد الشام، وخصوصا في القرن التاسع عشر، وعملوا على مفاقمة متاعب السلطنة الداخلية، الناتجة أصلا عن الترهل والفساد والثورات الانفصالية في أطراف السلطنة، لتفقد من خلالها موردا هاما من ضرائبها، وخصوصا أنها دولة جباية، غابت عنها الأساليب الاقتصادية، وعزلت نفسها عن التطورات المتسارعة الحاصلة في اوروبا في مجال اختراع وسائل النقل من سكك حديدية وسفن كبيرة، لتجد نفسها مضطرة لإعطاء زخم اكبر للامتيازات في محاولة لمواكبة التطور، وهو ما أطلق شهوات اللامساواة عند القناصل الاوربيين ليعملوا على نهب الدولة، وفرض شروطهم وسياساتهم، فتم توريطها بقبول التزامات باهظة لا تستطيع تحملها أو الوفاء بها، وهو ما أدى في النهاية الى انهيارها.

فمن حرمان القناصل من الركوب على الاحصنة كتحجيم لدورهم امام عظمة السلطنة، الى ركوبهم موجة التنظيمات وقراراتها، ومن محاكمتهم أمام المحاكم والقوانين العثمانية، الى انشاء محاكمهم الخاصة، التي تستحصل في كل مرحلة على تنازلات تدعم موقفهم أمام التاجر المحلي، فينساق الأمر على مترجميهم ووكلائهم ومرافقيهم ومن تشملهم حمايتهم، تاركين الولاة في حالة عجز، أو على الأقل ارتباك أمام صمت الحكومة على تعدياتهم، حيث لم تعد تملك أكثر من انتظار تنافسهم لنيل بعض المكتسبات من أحدهما على حساب الاخر، عندها يكون الأهالي اكثر من دفع الضريبة وازداد فقرا، خصوصا مع تسيد القناصل لخط سير الحركة التجارية، وتمدد صلاحياتهم الى أبعد من الوضع التجاري.

ومع أفول الدولة العثمانية وتمدد الغرب الى بلاد الشام من خلال اتفاقية سايكس ـ بيكو، استمر نفوذ بعض العائلات العاملة مع القناصل والتي مر ذكرها في البحث، الى فترات طويلة لاحقة في تاريخ بلاد الشام، وحصلوا على الكثير من الفرص والمشاريع التجارية، بدعم متواصل من القناصل الذين ضمنوا مكانة في الشرق لم يكن من السهل جعلهم يتراجعون عنها.

المصادر و المراجع

المصادر:

1 ـ صالح، الياس، اثار الحقب في لاذقية العرب، كتابة وتنسيق سلمان علي اسعد، اللاذقية، 2007م.

2 ـ قساطلي، نعمان، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، دار الرائد العربي، بيروت، 1979.

3 ـ كامل، مصطفى، المسألة الشرقية، مطبعة الأداب، مصر، 1898م.

4 ـ كرد علي، محمد، خطط الشام، المطبعة الحديثة، دمشق، 1925.

5 ـ المحامي، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. احسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981.

المراجع :

1. اوزتونا، يلمازن تاريخ الدولة العثمانية، ت عدنان سلمان، م2، مؤسسة فيصل، استانبول، 1988م.

2. أوغلو، أكمل الدين، الدولة العثمانية تايخ و حضارة، ج2، ترجمة صالح سعداوي، منظمة المؤيمر الاسلامي، استانبول، 1999م.

3. بني المرجة، موفق، صحوة الرجل المريض، مؤسسة صقر الخليج، الكويت، 1984، ص 55.

4 ـ الجاسر، محمد، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، دمشق، 2002م.

5. الحكيم، يوسف، سوريا في العهد العثماني، دار النهار، بيروت، 1991م.

6. حوراني، البرت، الشرق الاوسط الحديث، 1798م . 1918م، التحولات في المجتمع والاقتصاد، ت احمد صقر، دار طلاس، 1996.

7. خوري واسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة 1789 الى سنة 1958، ج3، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت 1959م.

8. الروسان، ممدوح، العراقيون والاحتلال البريطاني للعراق، 1914م . 1918م، مجلة دراسات تاريخية، العددان 47 . 48، دمشق، 1993م.

9. ريمون، اندريه، المدن العربية الكبرى في العهد العثماني، ت لطيف فرج، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1991م.

10. سركو، ماري، دمشق فترة السلطان عبد الحميد الثاني، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2008م.

11. سركو، ماري، الامتيازات الاجنبية وانعكاساتها الاقتصادية على بلاد الشام في النصف الاول من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وزارة الثقافة، الهيئة العامة للكتاب، دمشق، 2010م.

12. سليمان، هلا، اثر الحملة المصرية على بلاد الشام 1831م . 1840م، ولاية طرابلس نموذجا، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس 2001م.

13. شيلشر، ليندا، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ت عمرو الملاح ودينا الملاح، دار الجمهورية، دمشق، 1998م.

14. صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000م.

15. صياغة، نايف، الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع عشر، وزارة الثقافة، دمشق، 1995.

16. طربين، احمد، تاريخ المشرق المعاصر، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1999م.

17. عبد الحليم، انور، الملاحة وعلوم البحار عند العرب، مجلة عالم المعرفة، ع 13، 1979م.

18. عمران، خضر، الاوضاع الاجتماعية في لواء اللاذقية بين عامي 1870 . 1919، ج2، جامعة تشرين.

19. عوض، عبد العزيز، الادارة العثمانية في سوريا، 1864م . 1914م، دار المعارف، مصر، 1969.

20. العيدروس، محمد، الموقف المصري من التوجه البريطاني نحو سواحل عمان 1839م . 1840م، مجلة دراسات تاريخية، العددان 91 . 92، دمشق، 1997م.

21. غرايبة، عبد الكريم، سوريا في القرن التاسع عشر، محاضرات في قسم الدراسات التاريخية، دمشق، 1961م . 1962م.

22. الصباغ، ليلى، الجاليات الاوربية في بلاد الشام القرنين 16 . 17 ، مؤسسة الرسالة، ج 1، بيروت، 1989م.

23. مصطفى، ناديان العصر العثماني من القوة والهيمنة الى بداية المسألة الشرقية، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، 1996م.

24. موسى، سليمان، الحركة العربية، سير المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة، 1908م . 1924م، دار النهار، بيروت، 1986.

25. النتشة، رفيق، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، المؤسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 3، 1991م.

26. نعيسة، يوسف، المرجع في وثائق تاريخية على الشام في اثناء حملة محمد علي باشا 1831م . 1841م، جامعة دمشق، 2004م.

المراجع الاجنبية :

26- BAPTIST, J , Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman (1895-1914), Sorbonne-Paris, 1977.

27- MOHAMED, A.R., La diplomatie en terre d'Islam, Harmattan, Paris, 2005.